الفصل السابع

من نحن؟

إغراءات الإمبراطورية

من نحن؟
إغراءات الإمبراطورية

إن الولايات المتحدة سوف تضحي بشخصيتها بوصفها جمهورية إذا كانت تطمح إلى دور الإمبراطورية، حتى ولو كانت إمبراطورية محمودة وليبرالية. وقد لاحظت مجموعة من الأمريكيين (وربما كان ذلك بتعجل منهم)، "أنها لحظة نادرة وفرصة خاصة في التاريخ ألا تسعى القوة الكوكبية المهيمنة المعترف بها إلى حيازة الأرض ولا إلى الإمبراطورية السياسية [1]." من أجل أسباب عديدة تكون هذه القضية مركزية بالنسبة إلى شخصية أمريكا المميزة: المصادر المطلوبة لإدامة الإمبراطورية، والتحول السياسي المطلوب في الولايات المتحدة، والتغيير الذي تطلبه الإمبراطورية في القيم الثقافية.

ومع أن أمريكا ثرية، وهي في الحقيقة ثرية وفق أي مقياس تاريخي، فإنها مع ذلك لا تمتلك، ولا تستطيع أن تنتج، ما يكفي من الثروة لتحتاط لأمن مواطنيها، وتقدم الفرص لأجيال المستقبل من السكان ذوي دخل الطبقة الوسطى والدنيا، وأن تدفع للرعاية الصحية المستقبلية ولبرامج التقاعد، وللإبقاء على جيوش محتلة

وإدارات مدنية في الشرق الأوسط ومناطق أخرى مضطربة فيها مصالح مفترضة، وتستثمر في البحث والتجديد التقانيين، وتوازن ميزانياتها. لقد انهارت الإمبراطورية البريطانية أخيراً في الخمسينيات من 1950 لأنها أفلست نفسها والولايات المتحدة كانت غير راغبة في أن تقرضها المال وتدفع تكاليف إدامة سيادتها الممتدة.

ومن الناحية السياسية، فحتى أشد الدعاة حماسة للإمبراطورية الإمبريالية الأمريكية ما يزال عليهم حتى الآن أن يحددوا أين ينبغي وأين لا ينبغي لنا أن نفرض إرادتنا وقيمنا الثقافية. وعلى الرغم من أنهم لن يقولوا ذلك علناً وبأمانة، فإن الشرق الأوسط الكبير، الذي يضم الكثير من العالم العربي، يبدو أنه هو الهدف الإمبراطوري الرئيسي وهو الغاية المتغياة. وتحديد مقاصدنا طويلة الأمد بالضبط — سواء الأهمية الاقتصادية لاحتياطيات الزيت أو الأهمية السياسية لإقرار إسرائيل وفلسطين - هو ما ينبغي حتى الآن أن يقال لنا بصراحة. وأسطورة قمع الإرهاب لن تتماسك إلا إلى أن يستثير احتلالنا العسكري المتطاول لأجزاء من المنطقة الهجمات الإرهابية على أمريكا وهو ما سيثيره بالتأكيد.

والسؤال يعود مراراً وتكراراً: إلى أي مدى تذهب إمبراطوريتنا؟ وأين ستنتهي كلها؟ لنفترض، على سبيل المثال، أن الاضطراب في المكسيك أنتج تدفقات من المهاجرين غير الشرعيين

واللاجئين إلى كاليفورنيا وتكساس، وأدى إلى احتكاك حدود، وصدامات بين الفئات المكسيكية الراديكالية المنشقة ودوريات الحدود الأمريكية. ولنفترض، أيضاً، إن هذا الجيشان يهدد صادرات الزيت المكسيكية إلى الولايات المتحدة. سيكون هناك بالتأكيد ''مصالح'' أمريكية في إخماد العنف، وتخفيض الهجرة، وإعادة تدفق الزيت. ومن ناحية إمدادات الزيت (هي هنا مرة أخرى) فإن الأمر نفسه سيصدق على فنزويلا. ولكن ماذا عن بقية الأمم اللاتينية الأخرى؟ هل ستعرض الولايات المتحدة قدرتها الإمبراطورية المحمودة لردع موجة من الحكومات التسلطية القمعية في الأرجنتين أو البرازيل أو تشيلي؟.

ثم هناك إفريقيا لننظر في أمرها. وبالتأكيد فإن نظام حكم راديكالي أصولي في القاهرة سوف يهدد مخططاتنا في الشرق الأوسط. وحكومة مبارك التي ندفع لها بسخاء لتتصرف ولتصون النظام الداخلي، لن تدوم إلى الأبد. وليبيا بعد القذافي التي سيدخل زيتها ثانية إلى الأسواق العالمية عن قريب، تستطيع أن تتحرك في أي عدد من الاتجاهات. ثم هناك احتياطات الزيت المتوسعة التي يجري اكتشافها في إفريقيا الغربية. فكيف ستتولى الإمبراطورية الأمريكية الجديدة تأسيس وإدامة حكومات محمودة وصديقة في نصف اثني عشرية أو ما يقاربها من البلدان لتضمن توفر ذلك الزيت؟ وبعد أن نوظف استثمارات ضخمة من شركات الزيت الأمريكية في

منشآت الإنتاج والنقل في غرب إفريقيا، لا يمكن التسامح مع المذابح القبلية، التي تهدد هذه الاستثمارات، على غرار ما جرى في رواند.

وفي المقابل في آسيا فإن الاستيلاء على السلطة في أمة كبيرة مثل إندونيسيا، وسكانها 800 مليون نسمة*، سوف يهدد السلام والاستقرار في منطقة شاسعة، وهذا إذا لم نقل أيضا إنه يهدد نقاط الاختناق البحرية الإستراتيجية مثل مضيق ملقا. وفي شبه القارة الهندية، فإن مصير باكستان، وهي أقل استقراراً وأمناً مما نفترض وجوده، يدعو المصلحة الأمريكية الإمبراطورية. فباكستان في أيدي ابن لادن جديد ناشئ، وبوجود سلاح نووي تحت تصرفه، سوف يقع تحت إغراء شديد جداً ليحشد حماسة الجماعات الدينية القومية والأصولية خلف استرداد كشمير وجامو وتسوية أحقاد قديمة العهد مع الهند العلمانية. والإمبراطورية الأمريكية لا تستطيع أن تسمح لهذا أن يحدث.

كل هذا وأكثر، من دون أن نذكر المستقبل المقلق للمملكة العربية السعودية، والقُرَح نصف المرئية مثل تايوان والصين، وحالة الحرب الفنية بين روسيا واليابان على جزر كيريل (أو الأراضي الشمالية)، هذا كله يجعل العالم مكاناً مثيراً للاهتمام والتحدي للإمبراطورية الأمريكية المفترضة.

---

* هكذا في الأصل، وعدد سكان أندونيسيا في حدود 200 مليون (مترجم).

لا يكفي أن نقول إن الولايات المتحدة سوف تمارس تأثيرها المحمود والليبرالي حيث يكون لها "مصالح." فهي تمتلك مصالح في كل هذه الأماكن، وزيادة عليها. وفي معظم هذه الأماكن المهمة من حيث المصلحة والأهمية، إن لم يكن فيها كلها، السياسة معقدة، والاقتصادات مضطربة، والاتجاهات الإثنية والثقافية يتراكم بعضها فوق بعض. وممارسة أمريكا للتأثير الإمبراطوري سوف تتطلب في كل الحالات تقريباً بعض التدخل العسكري على الأقل والاحتلال والإدارة المدنية طويلة الأمد على نطاق مقارب لانغماسنا في العراق. فإذا تطلبت أمتان فقط أو ثلاث من هذه الأمم أو المناطق إشرافاً أمريكياً، فإن حجم قواتنا المسلحة وحضورنا العسكري وتكاليف الاحتلال والإدارة سيكون مذهلاً، كما تبرهن على ذلك التجربة العراقية.

وكما تبرهن العجوزات الفيدرالية الحالية، فإن هذه التكاليف سوف تدفع على حساب التعليم لأطفالنا، والرعاية لمسنِّينا، وعلى حساب الاستثمار في التجديد. وسوف تستلزم تكاليف سياسية واجتماعية أخرى. ومرة أخرى، فإن الانتشار العسكري الأجنبي الممتد كما هو موضح في أفغانستان والعراق، سوف يثني المتطوعين عن معاودة التجنيد وعن الخيارات باتجاه المسارات الوظيفية العسكرية، وهذا، لذلك، يستدعي اللجوء إلى بديل التجنيد الإلزامي. كم عدد الشباب الأمريكيين المهتمين

اهتماماً كافياً بالإمبراطورية الأمريكية ليقطعوا تعليمهم، ووظيفتهم، وحياتهم الأسرية ليخدموها؟ من المؤكد أن المسارات الوظيفية سوف تتيح الفرص في هيئة دبلوماسية موسعة توسعاً دراماتيكياً (الإدارة الاستعمارية؟). ولكن هذه الوظائف ستصير أقل جاذبية نظراً إلى أن القيادة الاستعمارية الأمريكية في الكاميرون، وفي كراتشي، وفي بغداد تتحول إلى أماكن محوطة بالجدران، والسكان المحليون يأخذون على عاتقهم أن يحلوا قهوة الصباح بسم الإستركنين. ومع هذا لم نذكر تلك السيارات القنابل الكريهة الموضوعة عند بوابات السفارة.

لتحقيق طموحات إمبراطورية سوف يتطلب الموضوع تغييرات في الثقافة السياسية الأمريكية ويتطلب، لذلك، قيادة سياسية من قياس كاف لتشرح لماذا يجب تغيير قيم أمريكا ومقاصدها؟! وإذا كان الانتقال من الحرب على الإرهاب إلى ''تغيير نظام الحكم'' في بغداد غزواً بعيداً جداً تقريباً، فما الذي سيكون مطلوباً لإقناع الأمريكيين أن الأمن من الإرهابيين يقتضي حروب استباق انتقائية، وقائية، ثم بعدئذ احتلالات عسكرية طويلة الأمد، ثم إمبراطورية دائمة مترامية الأطراف؟ إنه لمن المضحك تقريباً أن نقترح، مثلما فعل بعضهم بوجه جامد بلا تأثر، أن أمريكا كانت إمبراطورية منذ أن عبر دانيل بون إلى أبّلاشيا. يجب على أمريكا أن ''تتوصل إلى تفاهم مع الحقيقة،'' حسب ما يشير به نيال

فيرغسون، وهي ''أن تلك الجمهورية منذ بدئها تماماً تقريباً، بدأت تتصرف مثل إمبراطورية بريطانية أخرى.''[2] وهي ملاحظة طريفة ربما لم تكن متوافرة إلا لغير الأمريكي فقط.

نحتاج إلى خيال جامح لنفترض أن رئيساً أمريكياً يعلن إعلاناً صريحاً إما أننا كنا إمبراطورية من قبل ويجب أن نعترف بذلك أو أننا لا نملك أي خيار غير أن نختار أن نصير إمبراطورية جديدة مع كل ما ينطوي عليه ذلك من مسؤوليات، والتزامات، وواجبات. وتزداد هذه الورطة المحيرة سطوعاً بالملاحظات الكشافة لأحد الدعاة لنظرية الإمبراطورية الأمريكية وهو يقول: ''أنا لا أدعو فعلياً إلى تصريح يعلن [أن أمريكا إمبراطورية]. فإن هذا سوف يروع الناخبين الأمريكيين كثيراً وهم الذين يستمرون في نعيم التوهم أن الالتزامات العسكرية الضخمة لبلدهم فيما وراء البحار، ومشاركاتهم الاقتصادية، وتدخلاتهم العسكرية النظامية هي، في طريقة غريبة ما، أفعال من غير إمبراطورية."[3]

ذلك الكاتب مصيب حول الترويع، ومخطئ حول التوهم. فالولايات المتحدة لا تتولى في أي واحد من انتشاراتها العسكرية الحالية، باستثناء أفغانستان والعراق، ولا تتولى في أي واحدة من مشاركاتها الاقتصادية، الإدارة المدنية، أو إدارة العدلية القضائية، أو فرض قواعد الملكية، أو إجازة الهياكل السياسية أو هيكلة المؤسسات المالية. وفي الحقيقة، في أماكن مثل

الصومال وهايتي ووجهنا بالنقد لأننا غادرنا قبل أن نفعل هذه الأمور.وشتان ما بين تمركز قوات بناء على طلب حكومة مضيفة لمساندة الجيوش الوطنية وبين تولي إدارة بلد وفق إرادتنا ومخططاتنا الخاصة فالبون شاسع بينهما.

الخوف من ترويع مواطني الولايات المتحدة أمر سليم. فترويج إمبراطورية استعمارية أمريكية علناً والدعوة إلى توسيعها ليس هو الطريق المحسوب لتحقيق النجاح السياسي والقبول الشعبي الواسع الانتشار. ويمكن لهذا أن يكون هدف الرئيس بوش في العراق أو لا يكون، ولكنه بالتأكيد لم يجرؤ على استخدام بلاغة الإمبراطورية. وهذه هي النقطة الشاهد. هل حقاً مقصد دعاة الإمبراطورية، المفترض أو المقترح، أن يحققوا هذا الهدف الكبير في السر، لنشر قوات أمريكا العسكرية ومجسات الاستشعار السياسية من دون إعلام الشعب الأمريكي عما هم منهمكون فيه؟

مثل هذا الاقتراح مذهل في جسارته. بل هو أكثر إذهالاً في ما يكشف عنه من موقف الإمبراطوريين الجدد نحو الشعب الأمريكي. "الاحتقار" كلمة خفيفة جداً، وحتى كلمة "الازدراء" أخف أيضاً. إن موضوع حماية الشعب الأمريكي من معرفة الحقيقة بشأن النشاطات الإمبراطورية لحكومته وطموحاتها يتفشى في كل أدبيات الإمبراطوريين الجدد. أحد الكتاب يدعو

إلى ''التفوق بالخلسة''، والاعتراف أن الولايات المتحدة ''تمتلك إمبراطورية كوكبية.''من قبل، ويجب عليها أن تديرها ''في الظلال وخلف أبواب موصدة.''[4] والخلسة المطلوبة لهذا التحول الأمريكي التاريخي ليست لبقية العالم، الذي سيحس بالتأكيد بالآثار القاسية لمشروع أمريكا الظلالي، ولكنه للشعب الأمريكي، لئلا يستيقظ أفراده يوماً ما ليفكروا بالضبط متى فقدوا الجمهورية التي تعلموا أن يحيّوها والتي كانت لهم فوقها السيادة نظرياً على الأقل؟

هناك عالم من الاختلاف بين قوة تاريخية مثل الولايات المتحدة تستخدم قدرتها وتأثيرها لتنظيم المجتمع الدولي لتوفير الأمن، وتوسيع الفرص، ونشر الديمقراطية الليبرالية، من جهة، وبين الولايات المتحدة التي تستخدم قدرتها العسكرية لإطاحة حكومات، ولفرض إدارتها الاستعمارية، ولتحتل بلاداً أجنبية لسنوات عديدة، من جهة أخرى. في الحالة الأولى الولايات المتحدة لا تسعى إلى فرض السيطرة ولا الإرادة، إنها تنظم موارد الآخرين، تمارس تأثيراً محمودا، تقود بدلاً من أن تملي، ويحفزها إلى ذلك الخير المشترك والمصلحة المشتركة. إن الولايات المتحدة محكومة بمبادئها الدستورية الخاصة وتبقى صادقة مع تراثها الجمهوري. في الحالة الثانية تقدم الولايات المتحدة مصالحها الخاصة على رأس الحربة، وأحياناً سراً وخفية،

وتحكم بلاداً مباشرة من خلال حكام أو إداريين استعماريين أو تحكم بشكل غير مباشر من خلال حكومات صورية مختارة، وتدفع تكاليفها حيث يمكن من خلال بيع مصادر محلية، ووجودها أو احتلالها طويل الأمد مطلوب لترسيخ النظام الذي تسعى إلى فرضه.

في الحالة الأخيرة تكون مشكلة الانتقائية مشكلة حقيقية. ويمكن أن تسمى مشكلة كوريا الشمالية أو مشكلة إيران. فإذا كان الغزو الاستباقي والاحتلال، كما حاججت الإدارة بخصوص العراق، مطلوبين من أجل استئصال التهديدات الموجهة إلى أمننا، فإن المدخل نفسه عندئذ يجب أن يستخدم في كوريا الشمالية وفي إيران [من بين أماكن أخرى فيها مشكلات]، اللتين تمثلان تهديدين مساويين أو أكبر. فإذا أخذنا هذا التناقض بالحسبان، فإن واحداً من أمرين يجب أن يكون صحيحاً. إما أن استئصال التهديد لم يكن هو السبب الحقيقي لاحتلال العراق، أو أننا سنمارس خيار الإمبراطورية فقط في تلك الأماكن التي يكون فيها مريحاً لنا نسبياً وسهلاً أن نفعل ذلك. وليس مستحيلاً أن يكون كلا الأمرين صحيحاً.

وبالاستدلال، إذن (نظراً، مرة أخرى، إلى أن ما من شيء من هذا تجري المحاورة عليه في مجلس الشيوخ أو مناقشته علانية وصراحة مع الشعب الأمريكي) فإن الإمبراطورية الأمريكية

المفترضة سوف تمتلك هذه الخصائص: الأمم التي تمثل لون التهديد الذي يمكن قهره بسهولة نسبية سوف تستهدف، ويُؤمّل أن يكون بالإمكان فرض حكومات صديقة بسرعة، ولكن الاحتلال الطويل الأمد والإدارة يبقيان خياراً، ووجود مصدر قيِّم مثل الزيت سيكون عاملاً مهماً وربما مقرراً، وفرصة تكييف سلوك الأمم الأخرى في المنطقة لمصلحتنا سوف تكون ذات وزن ثقيل الأهمية، وإذا كان استخدام القدرة العسكرية مكلفاً جداً، فيمكن توظيف قوة الأداة الاقتصادية، أو استخدام الضغط السياسي، وأخيراً، كلما قلت مناقشة هذه الإستراتيجية في الولايات المتحدة كان أفضل. ولا ينبغي إشراك الشعب الأمريكي في ذلك لأنه قد يصاب بالذعر.

وهذه النقطة الأخيرة حقيقية، وليست تهكمية أو جدلية. والسبب الذي من أجله يمكن للمواطنين ولدافعي الضرائب أن يصابوا بالذعر إذا عرضت إستراتيجية الإمبراطورية بصراحة وبأمانة، سبب بسيط: إنه ليس من نحن؟ إنه مضاد لمبادئنا ومعتقداتنا.

ومن دون أن يتزحزحوا عن المبدأ بالحوارات إلى حد بعيد، يوظف إستراتيجيو الإمبراطورية الإبهام بحجة أن الشعب الأمريكي مشوش الفكر، من خلال خداع الذات المتلبس بالمثالية بشأن طبيعتنا الحقيقية، وهو عديم الصبر في الصراعات الأجنبية

المتطاولة. كلا التصورين كذب صراح. الأمريكيون واضحون بالفطرة بشأن ثقافتهم السياسية وقيمهم. ونحن نستطيع، كما استبان ذلك من خلال خمس سنوات من الحرب العالمية الثانية ومن خلال خمسة وأربعين سنة من الحرب الباردة، أن نحتمل الشدة الطويلة، ولكن إذا أخبرنا فقط بالحقيقة، وإذا كانت الحقيقة منسجمة فقط مع مبادئنا الأساسية.

هناك دائماً إمكانية أن يكون الشعب الأمريكي الآن مستعداً لأن يصير شعباً من الإمبراطوريين والمستعمرين، وذلك خوفاً من الإرهاب، ورغبة في زيت رخيص، أو مجرد عجرفة القوة المحض. وعلى كل حال، لا ينبغي لإستراتيجيي الإمبراطورية أن يركنوا إلى هذا التحول في الشخصية، خصوصاً عندما تصبح تكاليف الإمبراطورية مستحقة للدفع. جيوش وأساطيل أضخم، وغزوات أكثر، وخسارة منهجية للقوات أمام الفئات المعادية من حرب العصابات، وضرائب أعلى، وعجوزات أضخم - وكلها لها آثار جدية بوضوح. بل إن أكثر التغيرات جدية ستكون هي التغيرات الجوهرية المتشكلة داخل مجتمعنا نحن: فقدان أي إحساس بالمثالية، وتأكُّل احترام الذات القومية، والغضب من الخداع المنهجي الذي قامت به حكومتنا، والاغتراب عن المجتمع الكوكبي، وفقدان السيادة الشعبية، والإخلاص للخير المشترك، والتضحية بأي فكرة عن النبل.

والإمبراطورية وتكاليفها هي الأثمان التي ندفعها من أجل الأمن، كما يقول إستراتيجيو الإمبراطورية. وهذه الحجة قد تحمل بعض القابلية للإقناع لو أن الإمبراطورية في الحقيقة والواقع، أنتجت الأمن. ولا يحتاج المرء، على كل حال، إلى أن ينظر إلى أبعد من أقرب مثال مواز، وهو الإمبراطورية البريطانية في القرن العشرين، ليفهم مغالطة الأمن. خذ الحل الدموي لنظام الحكم في الهند، على سبيل المثال، بل التقسيم الأكثر دموية الذي تلا الانسحاب البريطاني. وهذا على الرغم من أن الحكم البريطاني قد أطيح باللاعنف السلبي والعصيان المدني. وبغض النظر عن مقاصدهم المحمودة المعلنة، فإن للإمبراطوريات طريقة للموت موتاً عسيراً. ولكن ربما كان متعهدو التموين الأمريكيون للإمبراطورية يحملون في ذهنهم أن يتركوا ذلك الأمر، أمر الموت، لأجيال المستقبل.

بل خذ أكثر من ذلك، على سبيل المثال، الخبرة البريطانية في الشرق الأوسط بين العام 1917 والعام 1945. فمقابل كل ''صديق'' حاكم مدعوم ضد المقاومة كان هناك ألف عدو ناقم في ثقافات قبلية مقاومة للسيطرة المركزية، خصوصاً السيطرة المركزية الأجنبية. ولم يترك البريطانيون أي ديمقراطيات ليبرالية مستقرة في أعقاب رحيلهم المضطرب. وحتى في حالة الاستثناء الوحيد، إسرائيل، فإن البريطانيين عبروا حدودها بما كان

بالنسبة إليهم إرهابيين في ظهورهم وما كان، بالنسبة إلى الإسرائيليين ''قوات التحرير الوطني.'' والصراع الذي تركوه خلفهم يستمر ستة عقود تالية، تركوه إلى حد كبير للولايات المتحدة لتحله.

القليل من العزاء والتشجيع للولايات المتحدة سيوجد في الخبرة الإمبراطورية البريطانية. وفي الحقيقة، ينبغي أن تكون الدروس محذِّرة وجدية. ومع ذلك، ها نحن ندخل الشرق الأوسط بصفتنا قوة إمبراطورية مثلما فعل البريطانيون منذ قرن تقريباً. أيُّ قوة مستقبلية ساذجة وجادة سوف تترك لتلتقط الكِسَر بعد رحيل أمريكا بعد سنوات من الآن، هذا أمر لابد أن يترك للتخمين، وربما للتأمل الرصين.

في إستراتيجيته للأمن القومي (المنشورة في شباط/فبراير 2003) قدم الرئيس جورج دبليو بوش بديلاً لعقائد الاستباق والتفوق العسكري، والاحتلال الطويل الأمد المفهوم ضمناً، وهو ''أن نبقى عاطلين بلا عمل بينما الخطر يحتشد.'' إذا كان هناك مناصرون للبقاء بلا عمل فهم أيضاً باقون على صمتهم.

هناك تنويعة من البدائل لإستراتيجية الإمبراطورية المستندة إلى الاستباق والاحتلال. والبديل الذي نجادل عنه هنا هو الإستراتيجية المؤسسة على المبدأ. الدعاة إلى الإستراتيجية الأمريكية الإمبراطورية يشددون على الأعمال الجيدة التي يمكن تنفيذها من

خلال القوة المحتلة والإدارة شبه الاستعمارية. هذه الأعمال الجيدة نفسها يمكن أن تنفذ في أي مكان تطلب فيه، ولا حاجة إلى أن تفرض فرضاً.

إن وزارة الخارجية إذا أعيدت هيكلتها وتنظيمها بشكل جوهري، مثلما أوصت بذلك اللجنة الأمريكية للأمن القومي/ للقرن 21، تستطيع أن تعرض المساعدة على أي أمة، مهما تكن متخلفة أو مغفلة، لتقوم بتأسيس حكم القانون، وإدارة مدنية أمينة غير فاسدة، ونظام حقوق الملكية المعترف بها، واقتصادات سوق، وانتخابات حرة، وحرية الاجتماع، وصحافة حرة، ومجتمع مدني مطلوب منه أن يحمي ويعزز هذه المؤسسات الليبرالية الديمقراطية وغيرها. والغاية هي المجتمعات الحرة الآمنة التي تقدم الفرص لمواطنيها. في حالات قليلة يكون الاحتلال العسكري أو الحكم الإمبراطوري مطلوباً لتحقيق هذه الأهداف. وفي الحقيقة، فإن استخدام القوة يعيق العملية في معظم الحالات وذلك بسبب طلبنا من الشعوب المحلية أن تقبل أساليبنا بدل أن نقنعهم أن من مصلحتهم أن يقبلوها.

في عالم متحرك، ليس ''البقاء عاطلين بلا عمل'' خياراً، وقلة من الناس الجادين يدعون إلى ذلك. والمسألة هي هل مقاصد أمريكا تتحقق بشكل أفضل من خلال الإمبراطورية والقوة أم من خلال المبدأ والإقناع؟

ولئلا نستبعد هذه المناقشة بعجلة شديدة بوصفها مثالية للغاية، فحتى أشد جمهورية حباً للسلام لديها اهتمامات أمنية مشروعة لا يمكن معالجتها إلا من خلال المصادر والقدرات العسكرية فقط. والجمهورية الأمريكية لديها حاجات أمنية تتصل بالبقاء، وهي حاسمة، وبالغة الأهمية تتطلب في الغالب وجوداً عسكرياً أمريكياً، وهو دائماً موضع ترحيب تقريباً (على الأقل حتى الآن) من الأمم التي تستضيف قواعد أرضية ومنشآت موانئ بحرية. وبدل أن تكون مفروضة على حلفاء مترددين، فإن كل هذه المنشآت واقعياً متاحة نتيجة لمفاوضات دبلوماسية متباعدة ولمدفوعات إيجار سخية. وكلها تقود إلى أهمية القدرة البحرية لأمريكا (الملمح المركزي للإستراتيجية البحرية) في عالم يصير فيه توافر القواعد الأرضية الدائمة الثابتة أمراً إشكالياً وتصير فيه القوات الأرضية الأمريكية على التراب الأجنبي بشكل متزايد أهدافاً بدل أن تصير وجوداً مساعداً على الاستقرار، وذلك مثلما حدث في بيروت في العام 1983 وفي المملكة العربية السعودية في العام 1992.

يستطيع الأسطول أن يبقى في الميناء وقتاً كبيراً، ثم يستطيع أن يغادر. وإذا كان موضع ترحيب، يستطيع أن يقيم، فإذا لم يكن موضع ترحيب، يستطيع أن يغادر. ويستطيع أن يرسو على مرأى البصر على بعد من الشاطئ أو يبقى على مبعدة وراء الأفق.

ويستطيع الطيران المتمركز على حاملات الطائرات أن يعرض القوة نحو الشاطئ مثلما تستطيع صواريخ كروز المحمولة بحراً. ويستطيع الأسطول أن يتحرك من محيط إلى محيط، ومن نقطة اضطراب إلى نقطة اضطراب أخرى. وبعد أن يعاد تموينه في البحر، يستطيع أن يبقى في البحر نصف عام أو أكثر من ذلك. ويستطيع أن يساند عمليات قتال، ويقوم بدوريات في المضائق الحيوية ونقاط الاختناق، ويستطيع أن يشارك في تمارين التحالفات، بل يستطيع كذلك أن يستضيف قمماً دولية ومفاوضات.

وعلى الرغم من أن الخبرة البريطانية في القرن التاسع عشر تقدم نموذجاً، خصوصاً لأن الولايات المتحدة هي أيضاً أمة جزيرة (مجازيا على الأقل)، فإنها لقفزة كبيرة تفصل بين امتلاك إستراتيجية بحرية لضمان أمن الدولة الخاص بها وبين امتلاك إمبراطورية لتحتلها ولتمارس القوة عليها.

ولكن، مرة أخرى، فإن استعمال اللغة الرخوة يربك النقاش. ''سواء أحببت أم لم تحبب، إن قوة، الولايات المتحدة ومجال قدرتها قد حولتها إلى إمبراطورية من قبل الآن،'' وذلك بحسب ما يقوله كاتبان يشيران إلى قدرات أمريكا العسكرية، والاقتصادية والسياسية التي لا ند لها. "الولايات المتحدة وحدها هي التي تستطيع أن تنشر بحرية حقيقية في المياه الزرقاء عبر كل محيط، مع 12 من الحاملات الضخمة للطائرات التي تؤوي كل

واحدة منها أسطولاً جوياً حديثاً ضخماً أكبر من كل قوة الطيران لمعظم البلدان."[5]

إذا كانت الحقيقة البسيطة في *امتلاك* القوة، وليست الطريقة التي تستخدم بها القوة، هي ما يكوّن الإمبراطورية، فإن الحوار عندئذ في هذا الموضوع حوار لا فائدة فيه. وفي الحقيقة، على كل حال، إن الطريقة التي تمارس فيها الولايات المتحدة قوتها لها على الأقل نتيجتان ضخمتان، وأشار إلى إحداهما هذان المؤلفان نفساهما:

مثلما تؤكد حرب العراق، فإن القوة الكبيرة للولايات المتحدة تمكنها من أن تعمل وحدها وأن تحقق مع ذلك الكثير من غاياتها بسرعة وفعالية. ولكن مع مرور الزمن فإن مثل هذه الممارسة للقوة من طرف واحد سوف تولد المزيد المزيد من النقمة في الخارج إلى الحد الذي قد تقرر معه دول أخرى أن تعمل معاً لإعاقة المسار الأمريكي المختار. عندئذ، تستطيع الولايات المتحدة وحدها، قوة كبيرة محبطة في متابعة أهم غاياتها.[6]

كانت هذه بالضبط هي الصعوبة التي واجهتها الولايات المتحدة في إشراك الأمم المتحدة في إعادة البناء المعقد للعراق. بل إن الأهم هنا، هو أن ممارسة الولايات المتحدة لقوتها الكبيرة بأسلوب إمبراطوري آحادي الجانب سيكون معناه تغيير من هي أمريكا وما هي أمريكا. فنحن لا نستطيع أن نتصرف إمبراطورياً ونستبقي تراثنا الجمهوري.

كل الإمبراطوريات تنتهي نهاية سيئة، وكل إمبراطورية تنتهي نهاية سيئة على طريقتها الخاصة. ولقد كُتب العديد جداً من المجلدات عن كيف؟ ولماذا ماتت الإمبراطوريات الفارسية، والرومانية، والإسبانية، والعثمانية، والبريطانية وغيرها من الإمبراطوريات؟ إذا أردنا سردها هنا. والإمبراطوريات، مثل الأمم، لها ميزات فردية تقاوم الوصف المشترك. ومع ذلك، وبغض النظر عن درجات الطموح، والامتداد، والاعتماد على القوة، والعدوانية، فإن معظم الإمبراطوريات تقاسمت صفات مشتركة.

الإمبراطوريات بالتعريف مهيمنة. فهي تمد قوتها وتأثيرها إلى أمم ومناطق تهيمن عليها. وهي تسعى إلى جعل تلك البلاد الخاضعة لها تتبع قيادتها، وتخضع لتأثيرها، وتتبنى بعض قيمها على الأقل، وتعكس بعض ثقافاتها على الأقل، وكل ذلك في الوقت الذي تسلم فيه على الأقل بعض مصادرها وثرواتها. ولكي تنفذ الإمبراطوريات طموحاتها، فإنها كانت، في أغلب المرات عموما، تحتاج إلى استخدام القوة أو التهديد بالقوة. وما كل الإخضاع كان محمودا، ولا تحقق طوعاً. ولذلك، سواء سعت الإمبراطوريات في الأصل إلى أن تكون قائمة على سياسة القوة العسكرية أم لم تسع، فإنها تتحول إلى ذلك. وفي حالة العديد من الإمبراطوريات فإن وجودها في ثقافات غريبة يخلق احتكاكاً على حدودها من خلال تحديها للثقافات المجاورة والتهديد بالمزيد من

التوسع. عندئذ، تتجر الإمبراطورية، في نهاية المطاف، إلى مثل هذا التوسع في بحث قلق عن أمنها الخاص الذي لا يقبل التحقيق، وتصير الإمبراطورية طامعة بالكسب بلا نهاية. وتصير إدارة الإمبراطورية وصيانتها تحدياً متزايداً. ويتطلب الحكم وتنظيم البلاد المترامية الأطراف إدارة منتشرة متفرقة. ولكن امتداد السلطة السياسية يقتضي سيطرة مركزية، ويؤدي تاليا، إلى تركيز القوة في عاصمة الإمبراطورية. وفي نهاية المطاف، يقود هذا التركيز للقوة ومركزية القيادة والسيطرة، حتى لا نقول تشابكات الإدارة الأجنبية المعقدة وقمع الانشقاق والمقاومة، يقود إلى فساد الإمبراطورية، لا في أطرافها ولكن في مركزها.

وعلى الرغم من أن هذه الصفات تنطبق على إمبراطوريات التاريخ بدرجات مختلفة، فهي تقدم دليلاً عن طبع الإمبراطورية حتى ولو كانت في القرن الحادي والعشرين. ولكن لابد من اتخاذ الحيطة. إن طبيعة الإمبراطورية، أو على الأقل الظرف الذي تنطبق عليه كلمة ''إمبراطورية''، هي طبيعة متطورة ومتوسعة. وبحسب ما يقوله المراقبون والمحللون في هذا اليوم، فهناك إمبراطوريات ثقافية (وإمبراطوريات فرعية مثل ''إمبراطوريات وسائل الإعلام'')، وإمبراطوريات اقتصادية (وإمبراطوريات فرعية مثل ''الإمبراطوريات المصرفية'')، وإمبراطوريات محمودة (''ونحن لا نرغب بأي إمبراطورية هنا''). وإمبراطوريات مترددة (''نحن

استجبنا فقط لدعوتهم لنا للمساعدة'')، وهناك حتى إمبراطوريات لا مناص منها (''لم يكن هناك غيرها ليستعيد النظام''). وكما في الأمثلة الأخرى عن فساد اللغة، فإذا كان كل شيء يصير ''إمبراطورية،'' فعندئذ، لا يكون أي شيء إمبراطورية أصلية خالصة. في هذا الارتباك، من المهم أن نحفظ المعنى المركزي للإمبراطورية والصفات التي تتصف بها وتعرضها الإمبراطورية.

لم تكن الإمبراطوريات أبداً متوافقة مع الجمهوريات. ويمكن أن تنشأ الأمة في أصلها جمهورية، ثم، كما هو ملاحظ كثيراً مع الرومان، تنتهي إمبراطورية. بل قد تكون هناك أمثلة لإمبراطوريات صارت في نهاية الأمر جمهوريات، مع أن أياً منها لم ترد على البال. ولكن ليس هناك أمثلة كانت فيها قوة، خصوصاً قوة كبيرة، جمهوريةً وإمبراطورية في آن معاً. وهذا لأن الصفات الأساسية لهما غير متوافقة.

وعبر التاريخ تقاسمت الجمهوريات معايير معينة هي في تناقض مباشر مع الطموح الإمبراطوري. وتشتمل هذه المعايير على الالتزام بالفضيلة المدنية، وواجب المواطن، ومركزية السيادة الشعبية، والمقاومة للفساد، وإحساس بالكيان السياسي (الكومنولث). والأمر ليس ببساطة هو أن هذه القيم تتناقض مباشرة مع سلوك الإمبراطورية وممارساتها التي نوقشت آنفاً. إنه أكثر من ذلك وهو أن الجمهورية والإمبراطورية مختلفتان في المادة وفي المقصد.

فالفضيلة المدنية لا تتصل بالطمع بالكسب الأجنبي والإخضاع. وهذا جزء كبير من السبب الذي تحول من أجله جيش الجمهورية الرومانية المكون من المواطنين الجنود إلى جيش محترف، ومرتزق إلى حد بعيد عندما صارت روما إمبراطورية في القرن الأول قبل الميلاد.[7] والسيادة الشعبية لا تتوافق مع تركيز القوة والسياسة المستندة إلى القوة العسكرية. وتركيز القوة اللازم لحكم إمبراطورية متوسعة هو في تناقض مباشر مع أي فكرة لسيادة الشعب. والمقاومة الجمهورية للفساد هي في حرب مع التأثيرات المفسدة للإمبراطورية. وفي الحقيقة، وعبر تاريخ الجمهوريات، كان طموحها إلى الإمبراطورية هو السبب المركزي لفسادها. ويستحيل أن يتصالح الالتزام نحو الكيان السياسي للجمهورية مع طموحات الهيمنة. تدبر، على سبيل المثال، الغموض الأبدي في وضع بورتوريكو، ''الأراضي'' و''الممتلكات'' ليس لها مكان حقيقي في الكيان السياسي لجمهورية أمريكا.

وفي مسعانا لجعل الحقوق الديمقراطية كاملة، نهمل، نحن الأمريكيين، غالباً أصول أمتنا في الفكر الجمهوري والواجبات التي تفترضها تلك الأصول. تحدث مؤسسونا وكتبوا القليل عن الديمقراطية. وبالنسبة إلى بعضهم، مثل هاملتون وفرانكلين، كانت الديمقراطية وباء ومثلت التهديد بحكم الرعاع. وبدلاً من ذلك، ونظراً إلى كونهم طلاباً دارسين للإغريق والرومان

الكلاسيكيين، ومطلعين اطلاعاً واسعاً (باللغة الأصلية) على أفلاطون، وأرسطو، وشيشيرون، وكاتو، من بين أسماء أخرى، فقد أنشؤوا جمهورية. وركزت الحوارات الدستورية، وهي تفترض النطاقات المحددة للجمهورية واللغة، ركزت على نوع الجمهورية التي يجب أن نكونها. وصار ذلك التقليد مركوزاً في نسيج ثقافتنا السياسية. ''أتعهد بالولاء لعلم الولايات المتحدة الأمريكية وللجمهورية التي يمثلها.''[8] ويكفي أن نقول، وحتى بغض النظر عن الوقائع الحقيقية الجديدة لمطالع القرن الحادي والعشرين والتي تجعل الطموحات الإمبراطورية مسألة إشكالية على الأقل، يكفي أن نقول: إن أمريكا لا تستطيع أن تتبنى الدور الإمبراطوري الإمبريالي وتبقى جمهورية. الاثنتان متباينتان مثل الطباشير والجبنة، والورود وتوت العليق الأحمر.

تحتاج هذه المسائل الآن إلى إعادة النظر والتدبر بسبب انتشار الافتراض أن الولايات المتحدة ليس لها من خيار سوى أن تصير إمبراطورية، وإن كانت إمبراطورية محمودة. إن مكانتنا بوصفنا القوة الكبيرة الوحيدة، وبالحقيقة ''القوة المفرطة الكبر''، كما هو مفتوح للنقاش، إضافة إلى تفكك الأحلاف القديمة بعد الحرب الباردة، وإخفاق الدول، وعصر الإرهاب، كل ذلك يتطلب منا أن نتولى التزامات قوة إمبراطورية سواء أكنا مريدين لذلك خصوصاً أم لم نكن. وبين أولئك الذين يدعون إلى هذا الموقف لا

يدور الحوار حول إرادتنا بل يدور حول أي نوع من الإمبراطورية نريد. لقد صرنا إمبراطورية، كما تسير المناقشة، ويجب علينا الآن أن نحدد طبيعة واجباتنا الإمبراطورية الجديدة وشخصيتنا. نحن أضخم اقتصاد، كما يقول الحوار، ولذلك، فنحن نمثل إمبراطورية اقتصادية. وشركات الولايات المتحدة تملك واقعياً وجوداً في كل أجزاء العالم. ونحن القوة السياسية المهيمنة ولذلك، فنحن إمبراطورية سياسية. ووجودنا الدبلوماسي والقنصلي الواسع الانتشار لا ند له في التاريخ الإنساني. ونحن نمتلك أضخم وأقوى مؤسسة عسكرية، ولذلك، فنحن الإمبراطورية الصانعة للسلام التي لا يوجد غيرها.ونحن لا نحتفظ فقط بوجود عسكري رمزي على الأقل في اليابان وفي ألمانيا على مدى أكثر من نصف قرن بعد الحرب العالمية الثانية، وفي كوريا الجنوبية لنصف قرن بعد نهاية حالة الحرب الكورية، بل نحن الآن نمتلك وجوداً عسكرياً ضخماً جداً يسعى لتهدئة العراق، ونمتلك قوة قتال أصغر، ولكنها فعالة مع ذلك، في أفغانستان. ونحن نقوم بتدريب قوات مكافحة التمرد في الفلبين. ويمتلك أسطولنا وجوداً جوهرياً في ثلاثة محيطات كبيرة. ولنا وجودٌ كبيرٌ لحفظ السلام في يوغوسلافيا السابقة. ونحن الضامنون بالأمر الواقع لإمدادات الزيت للعالم، بدءاً من حرب الخليج الأولى. وأهم من ذلك كله، نحن قادة تحالف دولي متحول يدير الحرب على الإرهاب.

وبالتأكيد، إذا أخذت هذه الأمور جميعاً، فهي صورة لإمبراطورية، إن وجدت إمبراطورية في وقت من الأوقات. وعلى خلاف افتراضات الإمبراطوريين الجدد، فإن مجرد الحقيقة في امتلاك القوة ليس كافياً في نفسه ولا من نفسه أن ينشىء إمبراطورية، فالإمبراطورية تنشأ من الكيفية التي تستخدم بها القوة. والآن، فإن الكثير يعتمد على نوايا دعاة الإمبراطورية (وليست كلها مصرحاً عنها بشكل صريح لا مواربة فيه، حتى للشعب الأمريكي) وطول الوقت الذي نستبقي فيه القوات العسكرية لتحقيق مقاصدنا السياسية في المنطقة. إن وجودنا في أوروبا الغربية طوال نصف قرن كان مقبولا على وجه العموم (على الرغم من أنه لم يكن دائماً من دون قيد) من الأمم المضيفة القلقة من أن يخيفها الاتحاد السوفيتي. ومثل ذلك، صار اليابانيون الذين كانوا مهتمين، على نحو مساو لأوروبا الغربية، بشأن القوة المتنامية لجمهورية الصين الشعبية وكانوا مترددين دستوريا في إعادة التسلح، صاروا مع بعض التردد يقبلون قوة أمريكية عسكرية في المنطقة.

ولكن الشروط نفسها لا تنطبق على المسرح الجديد للنزاع، وهو العالمان العربي الواسع والإسلامي الأوسع. فالجهود المبذولة لإنشاء شبيه للديمقراطية في أفغانستان تتقدم بأبطأ مما كان متوقعاً. ويشير الآن كل مؤشر إلى أن الترحيب بأمريكا في العراق

امحى قبل أن تبدأ جهودنا بالتهدئة، إن لم نقل جهودنا في الاستقرار الديمقراطي، بتحقيق النجاح بوقت طويل.

وبعيد عن الوضوح ما ستكون عليه نوايا أمريكا في الأمد الطويل في الشرق الأوسط والعالم العربي الأوسع. لقد سبق أن اقترح بعض صناع السياسة أن المطلوب هو وجود عسكري أمريكي دائم في المنطقة، وهو وجود تأسس في البداية بعد حرب الخليج الأولى، وهو الآن يتوسع توسعاً كبيراً بحجة أنه جزء من الحرب على الإرهاب، وهو مطلوب ليضمن أمن إسرائيل، وبهذا يتحقق السلام في الشرق الأوسط. إذا كان ذلك في الحقيقة هو هدفنا، فنحن، إذن، قد صرنا قوة مهيمنة في المنطقة، ووجودنا العسكري والسياسي سيكون مطلوباً لعقود قادمة. ولا نحتاج إلى القول إننا لن نكون موضع ترحيب في كل الأوساط. وسوف تضمن النقمة الواسعة الانتشار على الوجود الأمريكي وعلى الثقافة الأمريكية أن نبقى مشتبكين في نزاع خفيض الشدة، وسنعاني استنزاف القوات، وسنجد أن من الضروري القيام بالدوريات وبالغارات، وبهذا نزيد أكثر فأكثر اغتراب السكان الأصليين. وإذا كان احتلالنا الممتد يسبب الاحتكاك الذي يقود إلى النزاع مع أمم أخرى في المنطقة، مثل سورية وإيران، فسوف تتعالى الدعوة إلى غزو هاتين الأمتين.[9] إن الصفات الإمبراطورية للهيمنة، والطمع في الكسب، والسياسة المستندة إلى القوة

العسكرية سوف تتمأسس، وما يكون قد بدأ في الأصل جهداً غامضاً لمكافحة الإرهاب، وبعد أن صار احتلالاً طويل الأمد، يتحول بعدئذ إلى إمبراطورية تقليدية.

كيف تتلاءم بحق صفات الإمبراطورية مع المقاصد العظيمة المقترحة هنا؟ دعنا نستعرضها. إنها تحقيق فهم جديد للأمن يتجاوز ببساطة مجرد الأمن الدفاعي، وتوسيع الفرص الاقتصادية في الوطن وفي الخارج، من خلال تشكيل قوى العولمة لنقدم الأمن والفرص للآخرين، ونشر الديمقراطية الليبرالية. وإضافة إلى ذلك، فنحن نأمل أن نقيم علاقتنا الدولية على المصالح المشتركة، وأن نستكشف السيادة التعاونية في جهد لمعالجة القضايا الدولية المشتركة، وأن نستخدم مبادئنا دليلاً هادياً لسلوكنا. دعنا ننظر في الكيفية التي تتعلق فيها هذه المقاصد مع صفات الإمبراطورية.

إن مناصري إمبراطورية ''الحرب على الإرهاب'' جادلوا في أن الاستباق الأمريكي العسكري للحكومات التي قد تهددنا، إن لم يكن الآن ففيما بعد، يعزز أمننا. ولكن هذا لا يكون صحيحاً إلا إذا كان الغزو الاستباقي و''تغيير نظام الحكم'' الذي يلي الغزو يخفض فقط الرد الانتقامي الإرهابي بدل أن يحرض عليه. إن الحرب في العراق أدت بعد وقت قصير إلى عمليات حرب عصابات ضد وجود الولايات المتحدة ووجود الأمم المتحدة، ولكنها لم تحرض فوراً على الرد الانتقامي ضد أرض الوطن في

الولايات المتحدة. إن من الضروري أن نتذكر، مع ذلك، أن وثائق القاعدة التي تم الاستيلاء عليها في أفغانستان تبرهن على صحة العلاقة بين تمركز القوات الأمريكية في المملكة العربية السعودية بعد حرب الخليج الأولى في العام 1991 وبين موجة الهجمات الإرهابية التي بدأت مع الهجوم الأول على مركز التجارة العالمي بعد عامين. سوف يستغرق الأمر بعض الوقت قبل أن نعرف إن كانت مبادرتنا بشن حرب ضد دولة عربية كبيرة تجعلنا أكثر اطمئنانا أم أكثر وقوعاً في الخطر، تجعلنا أكثر آمناً أم أقل أمناً. لقد أثبت الإرهابيون أنهم صبورون.

والمقصد العظيم الخاص بتوسيع فهمنا للأمن يجب أن يربط الاعتبارات الاقتصادية، والمجتمعية، والبيئية، وغيرها مع تقدير للأمن الحقيقي. إن تخفيض الهجمات الإرهابية فحسب لا يضمن أمناً في المعنى الصحيح للكلمة في القرن الحادي والعشرين. وإذا كانت تكلفة المدخل الاستباقي للحرب على الإرهاب تشتمل على الاحتلالات الأجنبية الطويلة والانتشارات العسكرية المتطاولة المدة، وبناء الأمة، والإدارة الحكومية بعيدة المدى، وتسوية نزاعات سياسية داخلية لا نهاية لها، مع القيام في الوقت نفسه بمقاومة قوات التمرد، فإن كل هذه التكاليف مأخوذة من المصادر الضرورية لضمان الأمن الحقيقي في الوطن. وإضافة إلى ذلك، فإن المدخل الاستباقي الإمبراطوري للحرب على الإرهاب

يستنزف المصادر الضرورية لتحقيق مقصد عظيم آخر هو الاستثمار في الإنتاجية الأمريكية التي ستمكننا من توسيع الفرص وعرض بدائل أفضل لأولئك الذين يعيشون في العالم بلا أمل.

وباستثناء بريطانيا العظمى، فإن حلفاءنا الكبار في القرن العشرين عارضوا غزونا للعراق واستنكروا إلى حد بعيد عقيدة الاستباق والحرب الوقائية بوصفهما نقيضين للقانون الدولي. فهم يرون دوافعنا بوصفها أكثر إمبراطورية بكثير، وبعضهم يمتلك الخبرة التاريخية الكافية ليعرف عن الإمبراطورية من المصدر الأصلي. وهكذا، فإن استخدامنا الحرب على الإرهاب لتوسيع تأثير الولايات المتحدة في أي جزء من العالم، وعلى وجه الخصوص في جزء مشحون بالخطر وغني بالزيت مثل الشرق الأوسط، قد قوبل بالتشكك في أوروبا وفي غيرها. ومن خلال هذا المدخل لم يتعرض للخطر قرن من بناء الأحلاف، ولم يتبدد التعاون في الحرب المباشرة على الإرهاب وحسب، بل تضاءلت كثيراً كذلك إمكانية تأسيس الخير المشترك ليكون دليلاً هادياً للعلاقات الدولية. ونظراً إلى أن الأمم الغربية، من الناحية النظرية على الأقل، بالإضافة إلى أمتنا هي أهداف الإرهابيين، فسيبدو واضحاً أن إدارة غزوات استباقية بوصفها إجراء مضاداً للإرهاب، وهو إجراء لا تراه أمم أخرى مهدَّدة على هذا النحو، قد يكون معوقاً أكثر من كونه محققاً للغاية. والحلفاء الذين سوف نحتاج إليهم

في العديد من المجازفات، بما في ذلك استئصال الإرهاب، يجب بدلا مما حدث، أن نلجأ إليهم على أساس المصلحة المشتركة والمساهمة المشتركة. إن إرادة ''الذهاب فيها وحيداً'' قد تُرى علامة للقوة من بعضهم في حكومتنا ولكنها قد يراها الآخرون، ومن جملتهم الحلفاء المهمون، توقاً إلى الإمبراطورية.

إن الفهم الجديد للسيادة يتطلب فحصاً لتلك التحديات الدولية الجديدة التي يمكن حلها على نحو أفضل من خلال مؤسسات دولية جديدة. فمكافحة الإرهاب، وصنع السلام، وبناء الأمم، والتفتيشات القسرية على الأسلحة، واستئصال تكاثر الأسلحة، كلها تحديات سوف تتطلب الأقل من الفعل القومي الفردي والأكثر بكثير من الفعل المتعدد الأمم التعاوني. هذا هو العمل الذي ستكون فيه المداخل الجديدة للسيادة التعاونية ضرورية. والعمل الأمريكي الاستباقي سوف يجعل المدخل التعاوني مستحيلاً فعلياً.

وأهم من ذلك كله، أن الأعمال الاستباقية للإمبراطورية - مع عدم وجود التهديدات المباشرة بالعنف التي لا يمكن تجنبها - لا تتوافق مع المبادئ الأمريكية. قلة هم الذين يعتقدون أن التجربة الأمريكية السابقة مع الإمبراطورية، وهي الحرب الإسبانية الأمريكية، وهي التي كسبنا فيها السيطرة على الفلبين، وبورتوريكو، وعلى كوبا لمدة قصيرة، قد انتهت نهاية حسنة. وهي لم تعزز المنزلة العالية لأمريكا بوصفها جمهورية ديمقراطية ينبغي

أن تحترم وتُتَّبع. وإذا كانت الولايات المتحدة تسعى إلى أن تجعل الكثير من العالم العربي إمبراطورية جديدة، حتى ولو كانت محمودة، فإنها سوف تنتهي بطرق أشد سوءاً بكثير.

لقد تطلبت الحرب الباردة أحلافاً في أوروبا (من مثل الناتو) وفي آسيا (من مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا). وكان هناك القليل من التفكير في الذهاب وحدنا ضد التهديدات التي مثلها الاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية. وبذلت جهود دبلوماسية كبيرة في سبيل العناية بأحلافنا وصيانتها. وقدمت مساعدة اقتصادية كبيرة لأولئك الراغبين في الوقوف معنا والالتحاق في دفاع مشترك. وكانت هذه الأحلاف السياسية والعسكرية مع أمم ذات سيادة هي الخيار الأفضل، وفي الحقيقة الخيار الوحيد، إما لتشكيل إمبراطورية عسكرية أمريكية أو لعزل الولايات المتحدة داخل قلعتها الجزيرة.

مضى عقد من الزمان تماماً تقريباً بين انهيار الاتحاد السوفيتي في آب/أغسطس في العام 1991 وبين الهجوم الإرهابي الذي وقع في 11 أيلول/ سبتمبر 2001. في أثناء تلك المدة لم تنتج الولايات المتحدة إستراتيجية منسجمة لتعالج بها عالماً يتغير سريعاً. ولكن، مع هجوم 2001، ملئ هذا الفراغ الإستراتيجي بـ ''الحرب على الإرهاب'' بوصفه ممثلا للمقصد الرئيسي للولايات المتحدة في العالم. لقد كسبنا تعاطفاً كبيراً في العالم، وبالجملة من أعداء

سابقين، ودعماً كاسحاً في جهودنا لتدمير شبكات الإرهاب بما فيها الشبكات في أفغانستان. ولكن هذا الإجماع الدولي انهار مع غزو الولايات المتحدة للعراق. لقد أخفقنا في إقناع العالم أن هذا الغزو كان ناحية مركزية من الحرب على الإرهاب وهي الحرب التي اشترك فيها العديد من الأمم قبل الغزو. والبرهان المطلوب من أجل شن حرب استباقية هو أن التهديد ''مباشر ولا يمكن تجنبه.'' ذلك البرهان كان واضحاً بشكل مفرط في أفغانستان، ولكنه برهان لم يكن بالإمكان تقديمه في العراق.

وبدلاً من ذلك، تم في الفترة الفاصلة بين الحرب في أفغانستان والحرب في العراق، تقديم عقيدة جديدة، وهي ''محور الشر.'' في الأيام الخوالي صارت الفاشية الألمانية والإمبراطورية اليابانية تُرى بوصفها شراً، على الرغم من أن ذلك لم يحدث مباشرة. أما رونالد ريغان فقد دعا الاتحاد السوفيتي بقولته المشهورة ''إمبراطورية الشر.'' ومع هذه الاستثناءات، فإن الولايات المتحدة، على وجه العموم، لم تُقِم سياستها الخارجية على توكيدات دينية، مفضلة بدلاً عن ذلك أن تقبل وجود الشر وأن تتعامل معه إما بالاحتواء، أو بالمقاطعة. أما هذه الفكرة، فكرة إمبراطورية دينية، فهي جديدة في الأزمنة الحديثة، وتستحق أن تكون موضع تحليل.

بحسب ما يقوله الإنجيل، مع آدم (عليه السلام)، ''جاء الشر إلى العالم.'' وهناك أكثر من بينة تثبت أنه موجود هنا منذ ذلك

الوقت دوماً، وليس هناك أي بينة تثبت أنه سيزول قريباً. فإذا افترضنا هذه الوقائع الحقيقية، فهل سيتوجب على الولايات المتحدة أن تقيم دورها في القرن الحادي والعشرين على استئصال الشر؟ هذه على ما يبدو هي سياستنا نحو العراق. ولكن، وحتى الآن على الأقل، يبدو أن احتواء الشر لا استئصال الشر، يكفي في دول ''محور الشر'' الأخرى - إيران وكوريا الشمالية. وليس واضحاً أيضاً ما هو الذي يكوِّن شراً كافياً في أمة ما ليبرر الغزو الاستباقي لها. إن امتلاك أسلحة الدمار الشامل، والتهديد باستخدام أو بيع مثل هذه الأسلحة، والتهديد بالتوسع تبدو أنها تُكّون تأهيلاً يستحق وصف ''الشر.'' وفي حالة صدام حسين أضيف سوء معاملته لشعبه تبريراً من أجل ''تغيير النظام.''

وهذه مادة معقدة لأن عدداً من الأمم، مثل الهند وباكستان، تمتلك أسلحة دمار شامل. ويقدر أن ما يصل إلى عشرين أمة سوف تنتج عوامل أسلحة حيوية (بيولوجية) في العقد القادم من الزمان أو قبل ذلك، إضافة إلى اثنتي عشرة أمة أو ما يماثلها تمتلك الآن تلك الأسلحة. وهناك خوف كبير من أن الترسانات الروسية من الأسلحة الحيوية، والكيماوية، والنووية سوف تُفتح للأسواق الدولية، السوداء، أو البيضاء، أو الرمادية، في أي وقت إن لم تكن قد صارت مفتوحة من قبل. وإعادة برمجة الأنظمة تحول برامج الطاقة النووية، التي كانت سلمية قبل إعادة البرمجة، إلى

مصانع قنابل. وبعدئذ هناك ما يصل عدده إلى أربعين حكماً مطلقاً ديكتاتورياً أو أكثر في العالم تسيء معاملة شعوبها.

إن فكرة تحول الولايات المتحدة إلى إمبراطورية الحق، ومهمتها هي على الأقل احتواء الشر واستئصاله انتقائياً، هي فكرة مستجدة. وعلى أقل تقدير يجب تقديم تعريف يحدد تلك الخصائص من الشر التي تتطلب الاحتواء وتلك التي تتطلب الاستئصال ومناقشة ذلك التعريف. ويجب التصريح بتكاليف ممارسة الحقانية في كل حالة. وعندما تحدث التباينات مثلما حدث بين العراق وكوريا الشمالية، يجب تبريرها بشكل له مظهر المعقول. وإلا، فإن التوزيع الأمريكي للحقانية سيبدأ بالظهور أنه توزيع تعسفي في أفضل أحواله وخدمة لنفسها في أسوأ أحواله. فلماذا يكون الشعب العراقي مستحقاً للإنقاذ، مثلا، وليس رجال قبائل التوتسي في رواندا؟ أيكون الأمر متصلاً بكميات الزيت في مكان ما وليس في آخر؟ فإذا كان الأمر كذلك فإن الأساس الأخلاقي للإمبراطورية الدينية الأمريكية يضعف ضعفاً كبيراً.

قدمت هجمات 11أيلول/ سبتمبر 2001 أول مبدأ مركزي تنظيمي للسياسة الخارجية والعمل العسكري منذ موت ''احتواء الشيوعية'' وانهيار الإتحاد السوفيتي قبل عشرة أعوام سلفت. ويبدو أن أولئك الذي تتطلب قدرتهم لفهم العالم وجود شرير هم الذين ابتدعوا هذه المهمة الجديدة للولايات المتحدة، وهي محو

الشر من العالم، بدءاً بصدام حسين. فبعد أن ساعدت أمريكا في الإجهاز على الفاشية في منتصف القرن العشرين، وبعد أن وقفت لاحقاً بنجاح في مواجهة الشيوعية التوسعية، فإن أولئك الذين يطلبون مقصداً خلاصيا، خاصاً بالمسيح المنتظر، لدور أمريكا في العالم وجدوا هذا الدور في ''محور الشر'' - إيران، والعراق، وكوريا الشمالية - ووجدوه بشكل حيوي أكبر في شخصنة الشر وتجسيده في صدام حسين.

أنظمة الحكم الثلاثة التي تشكل ''المحور'' لا تملك بينها شيئاً مشتركاً إلا القليل، واثنان منهما، إيران والعراق، شنا حرباً دامية دامت عقداً من الزمان أحدهما ضد الآخر. ومع ذلك، فهما يختلطان نوعاً ما ليحلا محل ''إمبراطورية الشر'' الريغانية في الثمانينات من 1980. ويبحث المرء عبثاً في التاريخ الدستوري الأمريكي ليجد أي مبرر للدور الأمريكي الذي نصَّبت فيه أمريكا نفسها بنفسها بوصفها الملاك المنتقم للعالم. وتوماس جيفرسون، من بين آخرين، اعتقد أن الشر سيكون موجوداً بالتأكيد في العالم، ولكن نادراً ما يكون في شكل عدو سياسي. وكان باترك هنري سيقترب، أكثر من أي إنسان آخر من رمي جورج الثالث على ذلك الضوء ولكنه عموماً تجنب الإغراء لفعل ذلك. وفي أغلب الحالات، رأى الثوريون الأمريكيون الملك

بوصفه شخصاً مسناً شوش الخمر فكره، الملك لير من عصر التنوير ضلله مستشارون، في المسائل الاستعمارية على الأقل.

وحتى بالنسبة إلى الأمريكي فإن من العسير عليه في الغالب أن يحلل حقانية اليمين اليوم. إنها مسألة مطروحة للتأمل الرزين هل يمكن أن تكون الولايات المتحدة أعلنت الحرب على هتلر لو أنه حدد المحرقة (الهولوكست) داخل حدود ألمانيا ولم يتجاوز الحدود ضد كل أوروبا في العملية. لن يستطيع المرء أن يعرف أبداً. ولكن، وعلى كل حال، هناك نبض قوي جديد لجعل السياسة الخارجية الأمريكية مفروضة من اعتبارات معنوية، إن لم تكن من المبادئ الأخلاقية. والسؤال الرئيسي هو أين ينتهي كل ذلك؟

وبعد أن ركدت الحرب على الإرهاب في مكان ما على طول الحدود الوعرة لأفغانستان مع باكستان، هاجرت الحرب إلى بغداد. ولو أن صدام حسين امتلك أسلحة الدمار الشامل، والقدرة على توصيلها، والإرادة ليعمل ذلك، لكان هناك إجماع عريض بين الشعب الأمريكي –وبين حلفائنا في الخارج - على القيام بعمليات عسكرية لمنعه من تنفيذ إرادته. ولكن يجب عمل عرض ما أفضل مما تم عمله حتى الآن لبيان أن تلك الشروط قد تم الوفاء بها. وعلى الرغم من أن رؤساء الولايات المتحدة يجدون من غير الملائم أن يتذكروا هذا، فإن الجيش ما يزال مُلْك الشعب. وبقدر ما يبقى الشعب الأمريكي مفجوعاً ومحتدماً غضباً من هجمات 11 سبتمبر

على مدنيين غير مسلحين فإنه ما يزال يجب على القادة السياسيين أن يقدموا الحجج بشأن احتمال وقوع خسائر من الأفراد العسكريين الأمريكيين وإصابات في المدنيين المحليين في الحروب التي سيشنونها لمحو الشر من العالم.

ولكن، مع افتراض أن الحجج قدمت وأن الثمن دفع، فأين، في الحقيقة، ينتهي كل ذلك؟ إذا كان محو الشر هو الشعار الجديد للسياسة الخارجية، فهناك قادة قبليون متوحشون يقطعون الأطراف، وهناك الملالي الكذابون الذين يرجمون الزانيات المحصنات المزعومات، وهناك المافيات القاتلة التي تطلق النار على خصومها. فإذ كان على المرء أن يؤمن بسفر التكوين، كما رأينا، فسيكون هناك شر دائم في العالم. إنه الطبع المميز الدائم من الله للظروف الإنسانية.

وإنها لسخرية صغيرة أن أولئك الذين هزئوا في أمريكا من معتقدات جيمي كارتر في حقوق الإنسان بوصفها الأساس لسياسة خارجية ''واقعية'' قد تفوقوا عليه الآن بالسعي إلى جعل أمريكا الملاك المنتقم للعالم. ولن يتوقع المرء من ''واقعيي'' السياسة الخارجية العنيدين أن يعملوا بناء على أطوال موجات الخير والشر. في أثناء سنوات ريغان وبوش الأول (وباستثناء ''إمبراطورية الشر'')، كانت مناقشات السياسة الخارجية على علاقة بمتابعة ''مصالح'' أمريكا. أما الآن فنحن سنصير سوط العذاب الذي

نصب نفسه بنفسه لكل مرتكبي الشر في العالم. فجأة صار اهتمامنا هو الحقانية نفسها. وكأن الأمر كما لو أن داعية إلغاء الرق، جون براون المجنون نفسه صار هو وزير الخارجية.

لقد نسي الأمريكيون إلى حد بعيد أننا أوقفنا جهودنا الإنسانية في الصومال عندما فُقد ثمانية عشر جندياً أمريكياً. وأننا نسينا حقاً الأثر الذي تركته على السياسة الأمريكية مشاهدتنا على التلفاز للخسارة الفادحة في أرواح المدنيين، والعسكريين الأمريكيين في فيتنام.

و قد حذّرَنا الرئيس بوش فعلاً في العام 2003 من أن الحرب على الإرهاب لن تكون سهلة ولن تنتهي سريعاً. ولكنه، مع ذلك، لم يقل لنا إن عدونا النهائي لم يكن حاكماً مطلقاً بلا رحمة، ولا أصولياً ثرياً مجنوناً، ولا بعض بقايا الشيوعيين، ولكنه *الشر نفسه*. لو أنه فعل ذلك، فلربما كان قد نشأ حوار، بعدئذ، حول السؤال هل تبني سياسة خارجية خلاصية لها علاقة بالمسيح المنتظر هو بالضبط ما ينبغي أن نعمله في هذه الألفية الجديدة؟

والمفقود في كل هذا هو أي وعي ظاهر من ناحية صناع السياسية الأمريكية للثورات التي تحول عصرنا وتنتج نوعاً من الارتباك الذي قد يتسبب في أن تصبح الحقانية هي السياسة الخارجية لأمريكا لعدم وجود غيرها. إن العولمة، وثورة المعلومات، وتأكل سيادة الأمة الدولة، وتحول النزاع، مثلما نوقشت هنا، هي

كلها حقائق واقعة جديدة تتطلب انتباه الديمقراطية وردها. فإذا أهملت الولايات المتحدة الأهمية التاريخية لهذه الثورات، فستكون السياسة مائلة عوجاء. بل الأسوأ، هو أنها ستكون بلا علاقة بالموقف. وعلى ما يبدو كان المقصود من الحقانية هو ملء فراغ أنشأه عدم قدرة أمريكا على إدراك أهمية هذه الثورات وتحويلها إلى محركات قوية للتقدم الكوكبي ولإنجاز المقاصد العظيمة الإستراتيجية لأمريكا.

يجب ملاحقة الإرهابيين إلى أي أزقة مظلمة اختاروا أن يختبئوا فيها. ولكن إذا صار ذلك التعهد هو الهم الوحيد الشاغل لأمريكا والقضية الوحيدة الثابتة، فإننا نخاطر بأن نصير مثل إيهاب المهووس بأمر واحد أو كيشوت الحالم، في حين يمر بنا عالم القرن الحادي والعشرين. ومثل ويللنغتون وهو يستعرض قواته قبل معركة واترلو لا نعرف إن كانت أمريكا، المؤمنة بالألفية التي سيحكم فيها المسيح العالم، بوصفها الملاك المنتقم تخيف العدو. ولكنها بالتأكيد يجب أن تخيفنا.

إن الحرب على الإرهاب لا تبرر إمبراطورية أمريكية، ولا تبرر حتى إمبراطورية تستند إلى حملة صليبية ضد الشر. والسعي إلى إقامة إمبراطورية دينية سوف يتطلب وزارة للخارجية مأهولة بالرهبان، والحاخامات، ورجال الدين، ومثل هذا سيهدد بالتأكيد أمريكا بوصفها جمهورية.

الإرهاب الذي ترعاه دولة هو عمل حربي، ومع افتراض وجود البرهان، يجب أن يعامل بهذه الصفة. وأفعل طريقة للتعامل مع الإرهاب الذي لا ترعاه دولة هي من خلال نوع من الاستخبارات الدولية وشبكات تطبيق القانون التي أثبتت أنها فعالة ضد القاعدة بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001. مثل هذه الشبكات والتعاون تتفادى ضرورة غزو الدولة وإطاحة أنظمة الحكم ولكنها تسمح فعلاً بإجراء التفتيشات القسرية المقتحمة التي تخولها للمفتشين السلطة الدولية. وبكلمات أخرى، فإن الأحلاف والأنظمة الدولية الموجودة خبيرة بما فيه الكفاية في تعقب الفاعلين الذين لا ترعاهم دولة وفي القبض عليهم للتخفيف من ضرورة قيام الولايات المتحدة بالعمل وحدها لحماية نفسها، عند غياب التهديد المباشر الذي لا يمكن تجنبه. ويضمن مدخل التحالف أيضاً أن تكون التزامات وتكاليف بناء الأمة قسمة مشتركة بين تشكيلة من الأمم ولا تتولاها الولايات المتحدة وحدها، مثلما يبدو الآن واقعاً في الحالة المكلّفة جداً في العراق المحتل أمريكياً.

إن المقاصد العظيمة المقترحة في هذا الكتاب لا تتوافق مع الولايات المتحدة بصفتها إمبراطورية. المقاصد مستندة إلى فرضية تسلم بأن أمريكا هي قائدة العالم، وأن قيادتها يجب أن تمارس في عالم ثوري، وأن مبادئها هي واحدة من أهم مصادرها وقدراتها، وأنها ستبقى، ويجب أن تبقى، جمهورية ديمقراطية ضمن سياق تلك المبادئ.